الملاذات الضريبية: الموطن الرئيسي لأموال المضاربة والتهرب الضريبي ودورها في الازمة المالية لسنة 2008

أ.عبد السلام فنغور. جامعة الحاج لخضر. باتـــنة

الملخص

من بين السياسات التي تأثرت بالعولمة ، نجد السياسات الضريبية حيث تراجع مردود الضرائب نتيجة انكماش اوعية الـ ضرائب بفعل سهولة حركية الموارد الاقتـ صادية بعد ازالة جميع الحواجز ا ستجابة لمنطق العولمة .كما عرفت الدول تنافس في ميدان الجباية شعاره (الاقل عرض جبائي) للا ستفادة من رؤوس الاموال التي تبحث عن أفـ ضل مناخ للتموقع . و هكذا نـ شأت المنافـ سة الضريبية التي شوهت قواعد الاخضـ اع الضريبي و المساس بتوزيع العبء الضريبي بشكل عادل . و من بين المـ شاكل التي ا ستفحلت خلال العـ شريتين الاخيرتين ، مـ شكلة الملاذات الـ ضريبية ،فهي عبارة عن اقاليم محصنة بتدابير جبائية تفضيلية و بأنظمة ادارية تطبعها الضبابية و السرية و انشطة مالية في مجال المضاربة ، واستفادت من مناخ العولمة لتصبح اهم الاماكن للتدفقات المالية العالمية من مـ صادر متنوعة يغلب عليها اموال الاختلاس و الجريمة و التهرب الـ ضريبي.و تكمن خطورتها في زعزعة الا ستقرار المالي الدولي نتيجة حركتها الـ ضخمة و الفجائية ، حيث تحدث هزات عنيفة في المعاملات و الاسواق المالية . مما جعل الكثيرين يحملونها مسؤولية ما حدث سنة 2008 .وتـ صدر بذلك اهتمامات ونقا شات المحللين و ا صحاب القرار الـ سيا سي . ولكن الدول الكبرى الحا ضنة لهذه الاماكن لم تـ صل الى توافق في مواقفها حتى يمكنها و ضع حد لنشاطاتها المضرة . مما يطرح تساؤلات حول الدور و المنافع التي تحققها للدول الحاضنة لها.

نتناول في هذه المقالة مو ضوع الملاذات الـ ضريبية عبر خمس نقاط ا سا سية : ماهية الملاذات و تطورها التاريخي – مبرر وجود ها و تمددها الجغرافي –مـ صادر اموالها و مكانتها الاقتـ صادية – دورها في عدم الاســـتقرار المالي ومســـؤوليتها عن الازمة المالية ،وأخيرا نعرض اهم التوجهات ومواقف للهيئات الدولية و اصحاب القرار في الحد من تأثيراتها المدمرة .

RÉSUMÉ :
Les politiques économiques et en particulier les politiques fiscales on subit des effets négatifs de la mondialisation .les recettes fiscales ont démunies a cause de la mobilité des capitaux et e la concurrence fiscale entre pays afin d attitrer les investissements étrangères .
Les paradis fiscaux jouent un rôle essentiel dans les flux financiers internationaux, mais aussi dans les stratégies d'investissement international des firmes., ces paradis tiennent d'abord aux activités des Etats les plus puissants . Ils ont facilité l'opacité dans les relations financières, et l'incertitude, facilitent toutes les déréglementations. ils sont Au cœur de la crise financière et économique mondiale, elle sont toujours, des éléments accélérateurs .Ce qui attitrer l attention des institutions internationales (OCDE) les chercheures et les décideurs.
cet article expose successivement définition des paradis fiscaux - source des fonds - repartions géographique- ces conséquences-Un facteur d'instabilité financière- les efforts mondiales pour mettre fin à ces juridictions.

مقدمة :

لم تمر عشرية على ظهورا لعولمة حتى بدأت دول و شعوب العالم تجني تداعياتها و اثارها في مختلف جوانب الحياة السيا سية و الاجتماعية ، و لكن الجانب الاقتصادي كان اكثر و ضوحا من غيره لان ما تطرحه العولمة من مبادئ واليات و اهداف يغلب عليه الطابع الاقتصادي .فحين تتبنى العولمة اللبرالية كمذهب لها [1] و التي تدعو الى تحرير قطاعات النشـــاط الاقتصـــادي(القطاع التجاري والمالي بتحرير الأسعار و سعر الصرف) و ازالة جميع الحواجز و والعوائق امام حركة السلع و رؤوس الاموال و اليد العامل و الاعتماد على السوق آلية لتنظيم الاقتصادي و تحجيم دور الدولة ، و تسعى القوى العالمية المدافعة عن العولمة لتنفيذ و انجاز هذه المهام عبر المنظمات و الهيئات الدولية في مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة و صندوق النقد الدولي و عبر تعميم انماط و معايير في ميادين مختلفة (معايير المحاســـبة – معايير التدقيق انماط لاتفاقيات و التفاهمات والا شتراطات) غاياتها النهائية التمكين للقوى المسيطرة عالميا على تقييد حرية الدول في الحركة و حتى المساس بسيادتها وتجعلها في خدمتها بعيدا عن مخاوف يمكن ان تهدد مصالحها الحالية و

المستقبلية او على الاقل في المدى المنظور . ومن اهم السياسات التي تأثرت بالعولمة السياسة والأنظمة الضريبية التي يمكن حصر نتائج انعكاساتها في النقاط التالية :

اولا : تراجع حصيلة الايرادات الضريبية نتيجة :

1- المراجعات و الاصلاحات الكبيرة التي مست السياسات والأنظمة الضريبية مع عودة الافكار الليبرالية (سياسات ريغن و تاتشر) في منتصف الثمانينات والتي اتجهت الى تخفيض الضرائب خاصة على ألشركات و مراجعة سياسات الاعفاءات و التحفيز الضريبي . ورفع شعار المعدلات المرتفعة ذات علاقة عكسية مع مردودية الضريبية (منحنى لافر) .كما انها تعرقل النمو الاقتصادي

- تقلص (انكماش)الاوعية الضريبية في الدول المتقدمة : بفعل الحركية التي اصبحت تعرفها رؤوس الاموال - و اليد العاملة بعد رفع الحواجز امام حركة الموارد الاقتصادية استجابة لمبادئ العولمة و التي بدورها اثرت بشكل واضح على الاوعية الضريبية وعرفت هذه الظاهرة بانجراف الاوعية الضريبية (l érosion de l assiette fiscale) [2]

3 : الغاء او تخفيض الرسوم الجمركية :ان تحرير التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للدول التي دخلت في اتفاقيات مع المنظمة العالمية للتجارة تركت اثار واضحة على حصيلة الرسوم الجمركية .التي تشكل عنصرا هاما في ايرادات الميزانية .

لقد شكل تراجع الايرادات الجبائية التحدي الحقيقي للسياسات الضريبية وأصبحت تعقد من اجله ندوات دولية . قصد ايجاد البديل لهذه النقص في موارد الخزينة خاصة في ظل تفاقم الدين العمومي للدول والتي لم تجد له حلول في الوقت الذي فرضت على الدول التي دخلت في تكتلات و سياسات موحدة مثل الاتحاد الاوروبي بضرورة تخفيضه (بحيث لا يتجاوز 3 %من الناتج القومي.وتجاوز 10 %في اغلب الدول الاوروبية . [3]

ثانيا : نشأة المنافسة الضريبية :لم تقتصر اثار العولمة على الحصيلة الضريبية او مردوديتها بل فرضت قيود و مناخ جديد في مجال السياسات الضريبية للدول .ذلك ان حركية الموارد الاقتصادية بعد رفع الحواجز امام حرية انتقال رؤوس الاموال جعل الدول تدخل في سباق متواصل من اجل الظفر بنصيبها من الاستثمارات الاجنبية او على الاقل الحفاظ على ثروتها القومية من الاستقطاب ومن اجل ذالك اصبحت الدول تقدم التحفيزات المتتالية لتحقيق هذا

الغرض و في مقدمتها الامتيازات الضريبية و اتجهت سياسات التحفيز الى مزيد من التخفيضات في الضرائب و صلت الى درجة الاعفاء التام والى مستوي لم تعد يلبي حاجياتها في مجال تمويل الخدمات العامة ،كما لجا البعض الى ا و تدابير جبائية امتد ت تأثيراتها الى الدول الاخرى (مثل التمييز بين المقيمين و غير المقيمين في المعاملة الضريبية وبعض الدول لجأت لتطبيق ما يمكن تسميته بالضريبة السالبة . وبذلك تكون الدول قد دخلت في سباق شعاره الاقل (عرضا جبائيا) وهذا ما ا صطلح على ت سميته بالمنافسة الجبائية الضارة . la concurrence fiscale Dommageable) [4]

ويرجع البعض سببها الى التصادم بين اهداف العولمة التي تسعى فرض منطقها القائم على تحويل العالم الى قرية واحدة بإزالة الحدود بين الدول و تطبيق انماط و نماذج موحدة و بين منطق المحافظة على سيادة الدول والتعبير عن ارادتها بما يحقق أهدافها الوطنية . ان الجباية من اعمال السيادة لا يمكن التفريط فيها . و كان من نتائج ذالك :

1- خلق ت شوهات في الانظمة الضريبية : من خلال اعادة توزيع العبء الضريبي بين الاوعية المختلفة وأ صبح عنصر العمل يتحمل العبء الاكبر بينما ا صبح عنصر راس المال لا يتحمل إلا القليل وهذا ما يمس بمبادئ وقواعد الضريبية المتعارف عليها و هي قاعدة العدالة .

2- الحقت اضرارا بمالية الدول الاخرى و جمدت سياسات التنسيق و التعاون و التوحيد الضريبي التي سعت التكتلات الاقليمية مثل الاتحاد الاوروبي في ميدان الجباية التي شرع فيها مع بداية بناء الاتحاد الاوروبي خاصة وأنها وجدت من يدافع عن هذا الاتجاه من منطلق الحرية وترك المنافسة تحقق التوازن الطبيعي للأنظمة : استنادا لمنطق المنافسة الاقتصادية التي تحقق التخصيص الامثل للموارد وان التوازن الاقتصادي يتحقق بفعل حرية المنافسة .

اصبحت هذه القضايا تشكل انشغالات المهتمين بشؤون السياسات الجبائية و رهانات يجب كسبها .ومن اجل ذلك انشأت لجان متخصصة للبحث عن حلول لها منها لجنة تابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تعرف (بمجموعة التدخل المالي الدولي) GAFI وخرجت بتوصيات اهمها ان المنافسة الضريبية مشكلة عالمية تتطلب حلها تعاون دولي، و ركزت في البداية على تحديد و حصر التدابير الجبائية التمييزية او

التفضيلية التي تشكل سببا للمنافسة ومن تم ضرورة الغائها من التشريعات الجبائية للدول.

.ثالثا : نمو الملاذات الضريبية وتحكمها في النظام المالي العالمي

وفرت العولمة المناخ الملائم لنمو وتكاثر ما يعرف بالملاذات الضريبية التي تزايد عددها وتوسع حجم نشاطها و تمدد مجالها الجغرافي والتي عمت اغلب مناطق الكرة الارضية خلال الفترة 1990-2000 : و ازدادت مكانتها و وعظم وزنها في الاقتصاد العالمي من خلال حجم الاموال المتداولة داخل هذه

(الملاذات و وأصبحت تأثيراتها مدمرة و مأساوية على مالية الدول وعلى استقرار النظام المالي العالمي وبالتالى لم تكن بعيدة عن الازمة المالية لسنة 2008).[5]

وإذا كان ظهور هذه الملاذات يعود لمنتصف القرن الماضي فان اسمها اصبح مرتبطا بظهور المشاكل المالية و عدم الاستقرار و بمجرد مرور تلك الظروف يتم نسيانها و لكن ويبدو ان خطورة الازمة المالية الاخيرة هي التي حركت موضوع الجباية و مشاكلها الراهنة (المنافسة الجبائية و الملاذات الضريبية)و اعيد طرحها بحده و كثر عنها الحديث لدي المحللين للازمة و تداعياتها.وتعتبر سنة 2013 عاما مهما بالنسبة للسياسات الجبائية من خلال تناولها في النقاشات الرسمية [6].

من هذا المنطلق فإننا نطرح مو ضوع الملاذات الضريبية للتحليل و التو ضيح ،في الوقت الذي بدأ الحديث حولها بشكل جدي وعلني لإيجاد حلول لها او على الاقل الحد من تأثيرها في ظل الضغوط التي تفرضها الازمة المالية ..

البداية بمقاربة نظرية حول تعريف الملاذات الضريبية و خصائصها ،ثم نحاول تحديد مصادر اموالها وطبيعتها لنقف على الحجم الضخم الذي تجمعه هذه الملاذات وتعيد توظيفه في مجالات و انشطة ذات مخاطرة عالية خاصة في المشتقات المالية التي تتشكل منها اموال المضاربة . و لا شك ان تعاظم دورها يجعلها اكثر تأثيرا في الاو ضاع المالية مما يخلق ا ضرارا و عدم الا ستقرار (ان الملاذات الـ ضريبية تتجاوز المكر المالي التي ت صلنا فإنها ت شكل الركائز الا سا سية للعولمة [7]

ويجعلها في قلب الازمة المالية الاخيرة لسنة 2008 وتنكشف بذلك تناقضات مسار العولمة و تبنيها لعملية التحرير المالي و ترك عمليات الضبط للسوق و ابعاد دور الدولة .

اصبحت الملاذات الضريبية في مفكرة السياسة في كل انحاء العالم . لان الازمة سلطت الضوء على الاخطار المترتبة. وان اخطارها اكثر (لان الامر يتعلق بمالية تحت الارض مستترة تفلت تماما من مراقبة الدول) [8] .وفي النهاية نستعرض اهم الخطوات و التدابير المتخذة للحد منها و التي يبدو انها لم تحقق المطلوب بفعل التناقض في المواقف التي تقف امام اي محاولة جادة للحد منها لأنها اصبحت جزء من استراتيجيات الكبار لاستغلال الصغار خاصة المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تستفيد من فرص استثمارية مربحة و اعباء ضريبية منعدمة .

المقالة تحاول الاجابة على الاسئلة التالية : ما هي الملاذات الضريبية ؟ وما هي مصادرا موالها و أنشطتها ؟ وما علاقتها بالنظام المالي و دورها في الازمة المالية ؟وأخيرا ما هي مطالب وجهود المجتمع الدولي للحد من تغول الملاذات الضريبية ؟

- اولا : ظهور الملاذات
- ثانيا : لماذا الملاذات الضريبية و توزيعها الجغرافي ؟
- ثالثا : مصادر اموال الملاذات و تركيبتها
- رابعا : الوزن الاقتصادي للملاذات
- خامسا : تأثير الملاذات و دورها في الازمة المالية 2008
- سادسا : الجهود المبذولة للحد من الملاذات الضريبية

اولا :تطور مفهوم الملاذات

1-1 نبذة تاريخية عن نشاة الملاذات

ليس من السهل معرفة بداية ظهور الملاذات الضريبية ، البعض يربط تاريخ الملاذات الضريبة بتاريخ الضريبة و يشير البعض الى قرنين قبل الميلاد عندما ظهرت المناطق الحرة في البحر المتوسط في جزر رديلوس تمارس الانشطة دون رسوم او ضرائب ،ونظرا لموقعها الجغرافي اصبحت اهم المراكز التجارية و ذلك منذ القرن الثاني قبل الميلاد و كان التجار اليونانيون الاوائل يبعثون ممثلين عنهم الى الموانئ من اجل الاتفاق بين المشترين و البائعين على مكان معين لشحن البضائع و الافلات من الرسوم المطبقة و لا يختلف ذلك عما يحدث حاليا من عمليات خارج الحدود .

و نفس المبدأ عرفته القرون الو سطى (المدن الحرة) التي تقام على الموانئ او المعارض التي تستفيد من مبدأ خارج الحدود التجارية و الجبائية من الاعفاء.و اول معرض معفى يعود للقرن الـ سابع عشر في اقيم في سان دوني بفرنسا .[9]

.الملاذات الـضريبية تطورت بالتوازي مع الدولة منذ القرن الثامن عـشر و تـضاعفت مع االنتـشار التجارة و كثافة تبادل رؤوس الاموال.

في سنة 1880 قدم المحامون نـصيحة لحكام الولايات المتحدة الامريكية بإعفاء الـشركات التي تتخذ اقامة لمقرها الاجتماعي في نيوجرسي .سنة 1910 ظهر مصطلح غسيل الاموال في امريكا الناتج من الاحتيال في الكحول.

1920 ظهر جيل جديد من الملاذات (مناطق البهماس – سويسرا لوكسمبورج)و تم تطوير التـشريعات التي تـسمح للأجانب بإيداع اموالهم للتملص من الـضرائب و اعتمدت على الـسر البنكي في تطوير نشاطها.

في 1929 اثناء الازمة الكبرى قرر القضـــاة في بريطانيا بان القرار الاســـتراتيجي الخاص بجباية الـشركات المتعددة الجنـسيات يجب ان يتخذ في لندن. مما جعل الـشركات تفر الى دول خرى وتختار مكان لمقرها الاجتماعي .

في 1934 صدر قانون الـسر البنكي في سويـسرا مكن فتح حـسابات مقنعة. و خـاصة عند التحول الى دولة العناية و تطور المدن و بفضل صندوق الارو – دولار الذي دعم سنة 1957 من طرف Sir George Bolton اعلن عن الميلاد الفعلي للملاذات الضريبية. [10]

تعبير الملاذ الـضريبي يوحي بأنه جزيرة خلابة بها شمس و نخيل ، توجد على اطراف العالم حيث تحيى فئة من الصفوة ..لكن هذه النظره خداعة وضارة.لان رؤوس لأموال التي تتجه نحو الملاذات الـضريبية ومن مـصادر متنوعة وحركتها المفاجئة تثير انعكا سات خطيرة على الا سواق المالية كما انها تكـشف عن ممار سات للتدليس والغش سرعان ما ما تنفجر في شكل فـضائح مالية تسبب خسائر و افلاس للعديد من الشركات و البنوك التي كان يشهد لها بالأداء والفعالية . فالملاذات الـضريبية تقدم زيادة عن الامتيازات الـضريبية سلسة كاملة من الخدمات المالية و لمـصرفية و توظيف الاموال في البنوك. في ظل مـستوى عالى من المخاطر .مثل التـسيير الخاص

لصناديق الا ستثمار.القيام بعمليات التامين و اعادة التامين – ابتكار عمليات جديدة في توظيف رؤوس الاموال مثل المنتجات المالية .

ووصلت بعض الملاذات الضريبية مثل جزر كإيمان لعرض نموذج متكامل و مندمج في المالية الدولية وذلك في بضع سنين .هذا الاقليم البريطاني الذي يسكنه 40.000 ساكن اصبح لاعبا لا يمكن الاستغناء عنه في الاسواق المالية العالمية ب 600 بنك 500 شركة للتامين 50000 IBC 25000 تكتل تراست .وفي سنة 1975 نشرت مجلة الاكونوميست الفرنسية ريبورتاجا كشف للرأي العام عن جوانب هامة عن الملاذات الضريبية في العالم .

انتشار الملاذات الضريبية امتد خلال الفترة 1980-1990 نتيجة الاختلال في التشريعات المالية و الممارسات التضليلية ،في ميدان الجباية المرتكزة على تقديم التعتيم عن الكفاءة مما سمح بتطورها.

2-1 مفهوم و تعريف للملاذات الضريبية :

تتفادى النصوص التشريعية غلى المستوى الرسمي استخدام مصطلح الملاذات الضريبية وتفضل تسميتها بالأقاليم ذات الجباية الضعيفة . اما المملكة المتحدة و الولايات المتحدة فإنهم يفضلون استخدام الملاجئ الضريبية (de tax havens

ان مفهوم الجباية الضعيفة او الاخضاع الضعيف يثير اشكالات نظرية في الحكم او تصنيف هذا الاقليم او ذاك على انه ملاذ ضريبي ، ذالك ان الانظمة الضريبية ليست متجانسة في درجات الاعفاء والفئات المستفيدة من الاعفاء او يمكننا ان نذكر الحالات التالية عن الانظمة الضعيفة الاخضاع (les régimes à taxation faible) :

I. الانظمة ال ضريبية ذات الاخ ضاع ال ضعيف للأ شخاص الطبيعيين .مثل موناكو(تعفي الاشخاص الطبيعيين الاجانب دون الفرنسيين . و تبقى معدل الضريبة على الشركات مثل بقية مناطق فرنسا

II. الانظمة الضريبية ذات الاخضاع الضعيف للمؤ سسات وتعامل الا شخاص الطبيعيين معاملة عادية.

III. الانظمة الضريبية ذات الاخضاع الضعيف للأشخاص الطبيعيين و المؤسسات.و هذا ما يمكن اعتباره ملاذ ضريبي بينما يمكن ا ستثناء الصنف الاول و الثاني من صفة الملاذ

اذا كانت الهيئات القانونية تتفادى استخدام مصطلح الملاذ الضريبي في الفترات السابقة فان هذا المصطلح اصبح الاكثر تناولا غداة الازمة المالية كما شكل اهتمامات الرأي العام الرسمي و الشعبي و موضوع الساعة للإعلام و الباحثين و السياسيين.

➢ تعريف الملاذات :

- يتعلق الأمر بدول تكتفي بضرائب شكلية او ضعيفة كما تقدم المساعدة لغير المقيمين من الإفلات من الضرائب في دولة الإقامة . (11)
- التعريف : الملاذ الضريبي هو اقليم بدون جباية او تكون الجباية فيه ضعيفة بالمقارنة مع مستويات الاخضاع القائمة في دول اخرى ذات جباية ثقيلة (12)
- الملاذ الضريبي محصن بتدابير و تشريعات و ممارسات ادارية تمنع تبادل المعلومات أخرى حول المكلفين بالضريبة .مع دول اخرى.

المراكز المالية التي تفرض رسوما ضريبية ضئيلة او غير مفروضة علي الإطلاق كما انها لا تخلق قنوات اتصال مع الاطراف الاخري حول المعلومات الضريبية المتاحة لها مع الافتقار الي الشفافية في مجال التشريع والنواحي القانونية والإجراءات التنفيذية في المجالات الضريبية

➢ . **خصائص الملاذات** :

1. – ضرائب بدون دلالة او غير موجودة خاصة لغير المقيمين .
2. – غياب تبادل المعلومات الضريبية مع دول اخرى تعاونها القضائي جد محدود او منعدم .
3. غياب الشفافية للنظام الضريبي يمكن لجهات ادارية منح اعفاءات استنادا لمعطيات معينة قد لا تعمم .
4. سهولة كبيرة في الاقامة و انشاء الشركات بقليل من الشكليات .مع بعض القوانين لتجمع
5. الشركات تعطي اثار للمجمعات او التكتلات الاجنبي).
6. الملاذ الضريبي هو اقليم يمكن ان يكون دولة ذات سيادة او غير مستقلة تتمتع بحكم ذاتي او اقليم من دولة او مناطق تحت حماية دول اخرى

ثانيا – لماذا الملاذات الضريبية و توزيعها الجغرافي ؟

2-1 لماذا الملاذات :

حاول البعض ايجاد او اعطاء تبرير لوجود الملاذات الضريبية مستندا إلى فكرة المنافسة باعتبار ان الامر يتعلق بمن يقدم اقل في مجال الاخضاع الضريبي قصد استقطاب اكبر حجم ممكن من رؤوس الاموال الاجنبية . وبالتالي اصبح الامر بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات يدخل في اطار ما يطلق عليه بالترشيد الضريبي (13)

الترشيد الجبائي عبارة عن تركيبات هدفها التخلص من الاخضاع الضريبي بمعنى انها وضعية تكون فيها الدخول غير خاضعة اطلاقا سواء من دولة الاقامة للمكلف (الموطن) او من طرف دولة الاصل .و الذي تسعى من ورائه تحمل اقل عبئ ممكن وذلك بتوطين مقرات فروعها في الملاذات

او الاقاليم الاقل اخضاع ، كما تسعى لتوحيد حساباتها في موطن تنعدم فيه الجباية او تسمع تشريعاتها بالتغاضي عن التحايل المحاسبي في اعداد القوائم المالية . و قد كشفت الاحداث على ان هناك من الشركات العملاقة التي لم تدفع الضريبية على الدخل لفترات طويلة لإقامتها في الملاذات وتزوير حساباتها خاصة فيما يعرف بأسعار التحويل بين فروعها فإنها تلجا لتقييم مداخلاتها من المواد بأسعار تتجاوز الاسعار الحقيقية عشرات المرات مما يمكنها من تحديد النتيجة الجبائية التي ترغبها . مثل ما تؤكد عليه اغلب الابحاث و الدراسات ان اسعار التحويل هي اهم اسلوب للتلاعب بالنتيجة "(14)

. الانعكاسات متعددة لهذه التآكل للأوعية الضريبية و تغيير مكان الارباح المحققة من طرف بعض الشركات المتعددة الجنسيات.

افضلية تنافسية غير متوقعة لصالح هذه الشركات مقارنة بالشركات الصغرى و الشركات الاهلية . تشوهات في قرارات الاستثمار و خسارة كبرى للحكومات في الايرادات المتعلقة بالضريبة على ارباح الشركات . اضافة الى الشعور بالمعاملة غير العادلة الناتجة عن هذه الممارسات تضع ثقة المواطن في خطر اتجاه شمولية النظام الضريبي عامة و تهدد الشعور بالرضا او القبول اتجاه الضريبيةولا شك ان هذه القضايا اصبحت معروفة و مكشوفة وقد سعى الاتحاد الاوروبي في تعليماته الى ضرورة التنسيق بين الدول الاعضاء لإيجاد صيغة او اسلوب معين

لإخضاع الشركات المتعددة الجنسيات مركزا على اجبار الشركات على اعداد حساباتها الموحدة وفق المعايير الدولية ومراقبة ا سعار التحويل ب صرامة للتقليل من التلاعب في الحـ سابات ويبقى البعض يدافع عن المنافـ سة الـ ضريبية من منطلق انها و سيلة للحد من سلوك الدول نحو زيادة الـ ضرائب تظهر الملاذات الـ ضريبية كـ صمامات امان للأنظمة الـ ضريبة مع خطرا لهروب لرؤوس الاموال .

2-2 خريطة الملاذات :

ظهور الملاذات بدا في اوروبا ثم في الولايات , وأخيرا اتجهت من الغرب الي الشرق نحو اسيا (هونج كونج و ماليزيا جزر مكاو)وأصبحت تتمدد شمالا وجنوبا وشرقا وغربا لتشمل العديد من مناطق ودول ألعالم مع تمحورها من مراكز تقليدية الي مراكز اكثر نشاطا وإذكاء لموجة الملاذات الضريبية في موجة من التنافس المحموم علي جذب المزيد من التدفقات المالية والثروات هربة.وتمددت

الخريطة لتشمل العديد من دول جانبي الاطلنطي بالإضافة الي امريكا اللاتينية وروسيا وشرق اوروبا والعديد من الجزر والأقاليم المتناثرة عبرا لمحيطات الاخري ويدخل في الخريطة الموسعة الكثير من الاقاليم والجزر التابعة لبريطانيا المملكة المتحدة بالإضافة الي الولايات المتحدة التي تحتل الصدارة من حيث اهمية الملاذات الضريبية الى جانب ولايات اخرى تمارس بصورة او اخري بعض عمل الملاذات ألضريبية ناهيك عن العديد من دول اوروبا الشرقية والأسيوية واللاتينية.

تبقى الارقام متضاربة بشان العدد الحقيقي للملاذات و لكنها بالتأكيد تتجاوز العدد 60 ملاذا اغلبها في اوروبا و محيطها (حوالي 16 دولة منها 9 تنتمي للاتحاد الأوروبي سويسرا لوكسمبورج بلجيكا. الأغلبية الأخرى تنتمي للفضاء الأوروبي مثل ليخشتين . وفرنسا وحدها أحصت على الأقل 5 ملاذات (بولينيزي- موناكو أندور -سان بارتيليمي-سان مارتا). . و اكبر الملاذات توجد في الولايات المتحدة عدد الملاذات الضريبية لم تتوقف عن الزيادة بسب التحرر المالي و تطور وسائل الاتصال و الاعلام التي سهلت من حركية السريعة لرؤوس الاموال.

خريطة الملاذات الضريبية في العالم . التي تفضلها الشركات العالمية

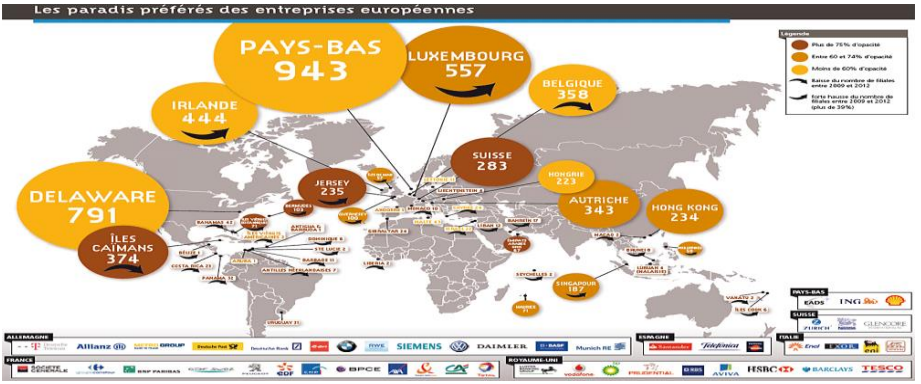

[Extrait du rapport BEPS "Aux paradis des impôts perdus" actualisé en mai 2013 p2,

تحتل الدول المنخفضة اهم المراكز التي تحتضن اكبر هدد من الشركات ب 945 شركة و تليها الولايات المتحدة من خلال جزر ديلاوار 791 ثم لوكسمبورج 557 و ايرلندا 444 شركة .

الجدول رقم 01 : توزيع الملاذات حسب النشاط المهيمن او الغالب

القارة	البلد	الملاذ التابع له	النشاط الغالب
اوروبا	بريطانيا	جزر فرجين جزر الكرايبب	ادارة الثروات المنهوبة مركز لصناديق لتحوط
اوروبا	فرنسا	امارة موناكو	مخصصة للصفوة من الاوروبيين
اوروبا	لوكسمبورج	لوكسمبورج	للشركات الراغبة في التهرب الضريبي
اوروبا	سويسرا		اكبر مركز لإدارة الثروات وأموال التهرب
امريكا	الولايات المتحدة	فلوريدا نيفادا- ديلاوار	ادارة العمليات المصرفية و صناديق التحوط
اسيا	الصين	هونك كونج	اكبر مركز لإنشاء شركات الاوف شور

اسيا	ماليزيا	ماليزيا	تدير اموال كبيرة من اسيا
اسيا	دبي	دبي	تطمح ان تكون سويسرا العرب

ثالثا: مصادر اموال الملاذات (15)

االملاذات الضريبية مواقع لتجميع اموال من مصادر مختلفة يمكن ترتيبها في ا ربع اصناف كبرى.

- المبالغ المتصلة بالفساد المالي (الاختلاسات او الرشوة)
- المبالغ المتصلة بأنشطة إجرامية، (التهريب – السلاح – المخدرات)
- المبالغ المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الكلاسيكي.
- اموال التهرب الضريبي .

1-3 – امول الاختلا سات و الر شاوى و الف ساد : ير صد المتتبعون لحركية الاموال نحو الملاذات انها هناك مبالغ معتبرة تتهاطل يوما الى المراكز المالية و التي اغلبها حصيلة الاختلا سات والر شاوى آتية من الشمال كما تأتي من الجنوب .، أصحابها من ذوي النفوذ في تسيير الاموال العامة في بلدانهم وفي كثير من الاحيان يســـتهدف هؤلاء من طرف الباحثين عن فرص مربحة لا ستثماراتهم خا صة في مجال البترول و المناجم كما ا صبحت فكرة الاكراميات بندا علنيا و بتواطؤ مفضوح حتى من حكومات المتفاوضين للحصول على رخصة الاستغلال او ابرام صفقات انجاز الم شاريع والدخول الى الا سواق و ت شكل هذه العمولات مبالغ هامة يتم صبها في ح سابات في الخارج بعيدا عن اعين الرقابة . بهذه الكيفية فان دولة المرت شي الفا سد سوف تفقد مبالغ يمكنها ان تكون معتبرة بسبب التواطؤ المفضوح والذي اصبح شبه علني للشركات المتعددة الجنسيات التابعة للشمال وفي بعض الاحيان بتفويض من حكومات دول الشمال. المبلغ الاجمالي للرشوة (مجموع الهدايا او الاكراميات المدفوعة بدون حساب اختلاس .

كما أن الملاذات ت شكل أداة لنهب دول الجنوب من خلال الاختلا سات لأموال الـ شعب من طرف حكام م ستبدين همهم نهب ثروات بلدانهم وإيداعها في سويـ سرا او لوك سمبورج و التاريخ يذكر الكثير من الفضائح رغم ضوابط الرقابة و انتفاضات الشعوب (اموال شاه إيران تشواسيسكو نوريغا – سياد بري وغيرهم –عملية نهب البنك المركزي النيجري 700 مليون دولار) . تبدو ان عمليات الاختلاس و التحايل لا تنتهي و يخطئ من يعتقد انه تم اكتشـــاف

كل ا شكال الاختلا سات و ان المبالغ المـ صرح بها ما هي إلا جزء من الحقيقة و ليس كلها بالرغم من التعاون التي ا صبحت تبديه بلدان الـ شمال في التعامل مع بلدان الجنوب في محاولاتها لا سترجاع هذه الاموال مثل ا ستخدام الاموال النيجيرية المهربة في ت سديد ديونها الخارجية إلا ان الاغلبية من الاموال المهربة لا يتم استرجاعها بحجج مختلفة.

3-2- امول التجارة غير الشرعية (تجارة السلاح-- المخدرات الجنس الاعضاء)

نشاط بيع الأسلحة يعتبر القطاع الاول في العالم برقم أعمال سنوي يصل إلى 800 مليا ر دولار سنويا و تمثل الدول الصناعية الكبرى في مجموعة G8 90 % من مبيعات الأسلحة واغلب عمليات التهريب للأسلحة تتم على شكل عمولات من طرف الشركات المنتجة للحصول على صفقات بيع الاسلحة. يقدر احد الخبراء ان الارباح المحققة من الاعمال الاجرامية تقدر ب 1 مليار يوميا اي 360 مليار في السنة يتم ضخها في الاسواق المالية . رقم الاعمال الاجمالي من المخدرات في العالم يقدر ب 400 مليار دولار موزعة كما يلي

180 مليار مكافآت المزورين و المهنيين للشركات القانونية اللذين يتعاونون مع المنظمات الاجرامية .120 مليار تعود مباشرة للمنظمات الاجرامية و يتم غسيلها في الاقتصاد الحقيقي. .

الجدول رقم 2 : تركيبة الانشطة غير الشرعية

رؤوس الاموال في الملاذات الضريبية	5000 مليار دولار
أنواع الأنشطة الإجرامية	1000 مليار دولار
تجارة وتهريب المخدرات :	من 500 إلى 750 مليار دولار
- تجارة الأعضاء البشرية البشر	20 مليار دولار
التجارة المخفية تقدر تهريب المنتجات الممنوعة باتفاقيات دولية تجارة الأعضاء البشرية أكثر ربحا و اقل خطرا	4 ملايين شخص في العام منه 1 مليون في تجارة الجنس
المعادن النفيسة- المواد القديمة والآثار.	حوالي 6 مليار دولار
تهريب التبغ و الكحول تمثل حوالي	15% من استهلاك الاتحاد الأوروبي .
التقليد	450 مليار دولار

المصدر -تم تجميع الارقام من مصادر مختلفة

(2) Pierre Chaignea les paradis fiscaux Copyright © 2013 Politique du Possible : http://politique-du-possible.org/?p=363#sthash.rnc9Zlp3.dpuf

(3)'- John Christensen La corruption, la pauvreté, et l'économie politique des paradis fiscaux octobre 2007

3-3- التهرب الضريبي

ان الفرق بين الارباح الحقيقية و الارباح المصرح بها لدى مصالح الضرائب من طرف المكلفين بالضريبة تشكل مستوى التهرب الضريبي في اى بلد . ويتم تهريب هذا الفرق الى البنوك الخارجية او الملاذات الضريبية في انتظار اعادة ضخها في القنوات الرسمية في ما يعرف بغسيل الاموال. الملاذات مهمتها الاساسية تمكين القادمين اليها بعدم دفع الضرائب ، حيث تستقبل بأيادي مفتوحة مبالغ ضخمة فلتت من الضرائب الوطنية خاصة بأشخاص اغتنوا من صفقات مشبوهة او لمؤسسات متعددة الجنسيات تستخدم طرق التحايل و الغش لتخفيض ارباحها (تضخيم اسعار التحويل – الفواتير المزورة يكفي لهؤلاء بإقامة او توطين مؤسسات وهمية (اسم عنوان –ورقة مدموغة معلومات تمكن من تحرير فواتير وهمية) من اجل تخفيض الربح المعلن. كما تسمح للمؤسسات المتعددة الجنسيات بإجراء تحويلات مضخمة بين الفروع بحيث يظهر الربح في المكان المرغوب .او استدانة بتخفيض راس المال للفروع المتواجدة في دول تخضع لضرائب ثقيلة. و هذا ما لجأت الية ايكسون عندما عملت على الخسارة لمدة 23 عام و تدفع اقل الضرائب .

تشير الاحصائيات الدولية ان التهرب الضريبي يمثل ما بين 5% الى 25 % من الإيرادات الجبائية الممكنة في الدول المتطورة و بين 30 % إلى 40 % [01] في الدول الأقل تطورا .وصل مبلغ الايرادات الضريبية العالمية التي تخسر ها الدول سنويا الى 255 مليار دولار نتيجة الملاذات الضريبية .في الدول النامية تفقد ثلاثة دولارات في صورة تهرب ضريبي مقابل كل دولار تحصل عليه في صورة معلومات خارجية .- بلغ التهرب من الرسم على القيمة المضافة : بين 13-19 مليار ارو في دول الاتحاد الاوروبي. . و لجأت بعض الدول لإصدار عفو ضريبي لاسترداد جزء من هذه الاموال مستخدمة نسبة رمزية للغرامة ب 2.5%. مثل ايطاليا و بلجيكا. و في فرنسا فان تقديرات النقابة المستقلة للضرائب عن التهرب الضريبي السنوى يتراوح بين 40-50 مليار ارو علما لن أغلبية الدول تتفادى التصريح بالمبلغ الحقيقي للتهرب الضريبي و لكنه يبقى مستواه مرتفعا خاصة في الدول المتخلفة . في ظل وجود ملاذات

تحمي المتهربين من المتابعة والعقاب فان اساليب المكافحة لن تجد نفعا وتبقى فعاليتها ناقصة .

-4- الاقتصاد الموازي او المخفي : تشير التقديرات الى أن نطاق ما يعرف بالاقتصاد الموازي يتراوح بين 8 % و 20 % في الدول الاكثر تأطيرا لأنشطتها الاقتصادية و هي الدول المتطورة و ويتراوح بين 30 %- 70 % في الدول النامية التي تعجز عن تأطير أنشطتها الاقتصادية .وواضح من الجدول التالي مدي اختلاف نطاق الانشطة الممارسة بشكل غير رسمي (الاقتصاد الموازي) كنسبة من الدخل الاجمالى الخام في عينة من الدول .

(– الملاذات الضريبية عبارة عن مكان للتقاطع و الاختلاط و الارتباط بين الاقتصاد الشرعي و الاقتصاد غير الشرعيي) و قد تصل النسبة بينهما الى النصف.

الجدول رقم 03 : نسبة الاقتصاد الموازي من اجمالي النشاط الكلي لبعض الدول

الدول	نيجيريا	البرازيل	الاتحاد السوفياتي	منظمة التعاون و لتنمية
PIB %	%76	%29	%29.5	%9.3

المصدر: الجدول لhttp://politique-du-possible.org/?p=363#sthash.rnc9Zlp3.dpu

3-4 : مكانة و حجم الملاذات في الاقتصاد العالمي :

كان ينظر في البداية الى الملاذات الضريبية مجرد ملاذ لثروات الاغنياء و سواء الشرعية او غير الشرعية والرامية الي الاحتفاظ بسريتها وبعيدا عن انظار الاجهزة الضريبية ،ولكنها سرعان ما تحولت الي مراكز لتوطين الشركات العالمية والمؤسسات المالية العملاقة لتستفيد من الوفورات الضريبية الممنوحة . وكان لاستحداث و تطوير صيغ التمويل الحديثة بظهور المشتقات المالية .الى جانب التطور الكبير للأشكال القانونية للشركات و التي تسمح بتكوين مراكز للشركات اوف

شور وفي ظل انتشار الفساد و تجارة الانشطة الاجرامية كل ذلك حول الملاذات الضريبية من مجرد مواقع للاستجمام الى مراكز رئيسية للنشاطات الاقتصادية عامة و المالية خاصة لتكشف العالم غداة الازمة عن حجمها ومكانتها في الاقتصاد العالمي علاقتها المباشرة بالأزمة المالية . ويتضح ذالك من النسب التالية التي تمثلها في النشاط الاقتصادي

الجدول رقم 4: وزن و مكانة الملاذات الضريبية في الاقتصاد العالمي سنة 2008

النشاط	النسبة
التجارة العالمية	55 % من حجم التجارة العالمية تمر عبرها
التدفقات المالية	35 % من حجم التدفقات المالية العالمية
الاستثمارات	3/1 حجم الاستثمارات المباشرة في العالم
الاصول المسيرة	بين 10.000 و 11.000 مليار

المصدر:تجميع ارقام من مقالات منها : .., **Christian Chavagneux** 01,
Les paradis fiscaux facilitent la formation de capitaux péculatifs n° 277 - février 2009
www.alternatives-economiques.fr d'*Alternatives Economiques*

أ صبحت ا نشطة الملاذات ا لضريبية عبارة عن صناعة ضخمة حيث تدير نحو 20٪ من الثروات الخا صة العالمية أكثر من 22٪ من الأ صول الخارجية للبنوك.يعتقد م صدر آخر أن جميع – الملاذات ا لضريبية تستحوذ على أكثر من نصف (54.2٪) من موجودات محتفظ بها خارج الحدود بمجموع يزيد عن 5000 مليار دولار أمريكي. وهناك أكثر من 2.4 مليون شركة خارج الحدود

خامسا : تاثير الملاذات الضريبية و دورها في الازمة المالية

1. – التعتيم وزعزعة الاستقرار المالي للأسواق المالية :[16]
2. – عامل للفضائح وإفلاس الشركات الكبرى .
3. – عامل اساسي في الازمة المالية .

سلسلة الازمات المالية و الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي للدول او الاسواق المالية الى جانب الف ضائح المالية و الافلاس المالي لكبرى المؤ س سات المالية والاقت صادية في العالم و اخيرا الازمة المالية الاخيرة لسنة 2008 وفي كل مرة يعاد طرح علاقة هذه الاحداث بالملاذات الضريبية و

انها ليست بعيدة ان لم تكن هي المسببة لها بداية من الازمة المكسيكية في الثمانينات مرورا بالأزمة الاسيوية حين عبرت خلال بضعة ايام من صيف 1998 اكثر من 70 مليار دولار من مصـــدر غامض مهربا عبر المجال المالي الروســـي نحو بنك في نيويورك. . في تايلاند وقبل الازمة الاسيوية فان ثلثي السلف القصيرة المدي التي دخلت قد مرت على هيئات الشركات خارج السواحل offshore"وهي فروع لبنوك دولية كبرى .

1-5: آلية عمل الملاذات ودورها في زعزعة الاستقرار المالي :

ان تجمع كتل و مبالغ ضخمة في الملاذات الضريبية و تحركها السريع و الاستثنائي يشكل تأثيرا مدمرا لاستقرار الاسواق المالية خاصة و النظام المالي العالمي عامة بعد ظهور ما يسمى بالمشتقات المالية التي اعتبرت اسلحة مالية للدمار الشامل اما الدخيرة الحية هو راس المال الوهمي الافتراضي الذي لا يأتي من خلق القيمة و تراكم راس المال و لكنه يسير من طرف كمبيوتر لمبالغ ضخمة تعرف برؤوس اموال المضاربة . و كشفت الدراسات ان حوالي 50 % من تدفقات رؤوس الاموال الدولية تمر ومقيمة في الملاذات الضريبية .

بلغت المنتجات المشتقة سنة 2007 596 بليون دولار يمثل 12 مرة حجم الثروة المنتجة في العالم لمدة سنة . و بلغت خسائر البنوك سنة 2008 بليون 2.2 بليون اي حوالي 5 % من القوة الكامنة التدميرية لنواتج المشتقات المالية.

ان سهولة الحركة التي وفرتها العلاقات المالية ،الى جانب الضبابية و السرية التي تحكم عمل الملاذات الضريبة خلقت جو من عدم الثقة داخل النظام المالي العالمي و زرعت الشكوك و الريبة في قرارات البنوك و الاسواق المالية كل ذالك يشكل مصدر للريبة و عدم الاستقرار و يفشل اليات الضبط و التحكم في تسيير المالية الدولية . و المستفيد الاكبر من هذا المناخ هي اموال المضاربة التي تحقق عوائد مرتفعة في حين تتعرض الكثير من البنوك لمخاطر حقيقية بفعل المغامرة في توظيفات ذات مخاطرة مرتفعة .

الولايات المتحدة تسيطر على اكثر من 36 % من اموال المضاربة تليها بريطانيا ب 21 % اي ان نصف اموال المضاربة في العالم تحت سيطرة دولتين (الولايات المتحدة و بريطانيا) وتشير الاحصائيات الى ان ربع الثروة السنوية لبريطانيا سنة 2008 تأتي من اموال المضاربة .و بالتالي ليس غريبا على الدولتين ان تدافع بقوة ضد كل عمل يمس او يقلص من اموال المضاربة.

5-2- عامل للفضائح والإفلاس :

تعتبر اكبر فضيحة مالية هي افلاس شركة ايرون الامريكية .قي ديسمبر 2001 نظرا لحجم الصدمة ذلك ان مجمع ايرون سابع مؤسسة امريكية برقم اعمال سنوى تجاوز 101 مليار دولار. تتكون من 600 فرع مقرها في جزر كيمان و 160 فرع في جزر توركس وكاكوس وهذه الجزر هي ملاذت ضريبية حضيت بدعم قوى من البنوك دون ادنى شك في حساباتها .

التي تشرف عليها اكبر شركة في التدقيق و المحاسبة (شركة ارثور اوندرسن) . ثم تكتشف ثغرة مالية 40 مليار دولار و يعلن افلاسها و يحال اكثر من 21000 عاملا على البطالة .و مئات الالاف من المساهمين فقدوا مستقبلهم .. رد الفعل كان سريعا من الولايات المتحدة بإصدار قانون لتشديد الرقابة المحاسبية و تشجيع الاعلان و التبليغ عن الاخطاء و مضاعفة اقرار المسيرين . و لكن هذا القانون لم يهاجم الادوات التي سمحت بهذا التصرفات المذنبة و لم يحمل احدا وجود الملاذات الضريبية .قضية اخرى تصدرت الاخبار. هذه المرة في ايطاليا سنة 2005 الافلاس التدليسي لشركة توزيع الحليب المبستر ياملييت

تأسست سنة 1960 و في سنة 1990 دخلت البورصة و احتلت المرتبة الاولى في سوق الحليب المخزن لأطول مدة. و اصبحت سنة 1994 شركة عالمية تضاعف عدد فروعها و ارتبطت بكثير من الملاذات الضريبية توظف 37000 عامل من اكثر من 30 دولة رقم اعمال ب 706 مليار اوروا سنة 2002 ابتداء من نوفمبر بدأت الشكوك ثم التساؤلات من طرف محافظي الحسابات ثم من طرف لجنة عمليات البورصة الايطالية التي اذاعت الخوف

. من اجل تهدئة الاوضاع اعلنت ادارة الشركة عن وجود عمولة مودعة في وكالة بنكية ب 3.96 مليار ارو في جزر كايمان .ثم اعلن البنك ان الوثيقة التي تملكها الشركة هي مزورة و لا توجد اي عمولة لدى البنك المذكور. بلغت ديونها ب 11 مليار و 115000 مستثمر لم يعرفوا مصيرهم .و لم يطرح احد ان الحسابات و التدقيق قد تم في الملاذات الضريبية و يتحملون مسؤولية التلاعب بالحسابات.

5-3 دورها في الازمة العالمية لسنة 2008

الأزمة المالية التي عاشها العالم سنة 2008 جاءت لتذكر حكام كل الدول و الموطنين اللذين يتحملون هذه الأزمة بوجود الملا ذات الضريبية التي من دون شك تم نسيان وجودها من طرف

العالم كله منذ عشرات السنين ، وحتى منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية قد أعلنت سنة 2000 بأنه لم يبق سوى ثلاث دول التي لا تزال ترفض التعاون فيما يتعلق بتبادل المعلومات (المسماة الغير متعاونة)

– ان الملاذت الضريبية هي مراكز لتكوين و تجميع و تسهيل حركة رؤوس اموال المضاربة و تعمل على ادماجها في الدورة الاقتصادية العادية بطرق ملتوية ومعقدة الامر الذي يجعلها غير بعيدة عن توسع الازمة و امتدادها لان العامل الاساسي في تفجر الازمة المالية العالمية وتبعاتها الاقتصادية تمثل في النمو السرطاني لأنشطة الكيانات المالية والمصرفية العملاقة في هذه الملاذات ومنها الى جميع انحاء العالم متجاوزة لكل الحدود الجغرافية.

(.نعتقد ان الملاذات الضريبية ليس السبب الرئيسي او المباشر للازمة المالية و البنكية و لكنها تبقى عناصر تعجيل وتسريع للازمة المالية العالمية)[17]

سادسا : الجهود الدولية لمحاربة الملاذات الضريبية :

لاشك ان قضية الملاذات الضريبية تتقاطع مع قضايا ومشاكل اخرى وتتداخل معها في علاقات متشابكة مثل محاربة غسيل الاموال و محاربة الجريمة المنظمة والفساد المالي الى جانب التهرب الضريبي ومشكل السر البنكي لذلك نجد الكثير من الهيئات و المنظمات الدولية تبذل جهود كبيرة لمحاربة هذه الظواهر الضارة بالمجتمع الدولي و التي تتطلب التعاون و التكاثف لجميع الجهود وإشراك اغلب الهيئات الدولية في معالجة هذه القضايا و من هذه المنظمات نذكر :

المجلس الأوروبي البنك العالمي– صندوق النقد الدولي –المنظمة العالمية للتجارة– المنظمة العالمية للجمارك – منظمة الامم والمتحدة – المعهد الاوروبي للحماية ومراقبة الجريمة.–الديوان الاوروبي لمكافحة الغش– مجموعة التدخل المالية الدولية – منظمة التعاون و التنمية – OCDE

1-6ا : جهود منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في الحد من الملاذات الضريبيةOCDE

في سنة 1989 تم انشاء هيئة تابعة لمنظمة التعاون و التنمية تعرف بمجموعة العمل للمالية الدولية GAFI) بدأت عملها بوضع معايير من خلالها تحدد ان كانت هذه الدولة تصنف

ضمن الدول التي ترفض التعاون ومعها و اعتمدت l'OCDE على معايير لتحديد صفة الملاذ الضريبي وهي :

1. ان المنظومة تطبق ضرائب غير موجودة او لا تشكل دلالة.
2. غياب الشفافية في تطبيق القانون الجبائي .
3. غياب تبادل المعلومات لغايات جبائية مع الادارات الضريبية الاخرى
4. غياب الانشطة الاساسية .

اصدرت اول قائمة للدول المصنفة غير المتعاونة سنة 2001 تضم 30 دولة

منذ ان وضعت OCDE. الادوات لمحاربة الملاذات الضريبية نجد 33 منظومة خضعت للشروط المنظمة في ميدان الشفافية والتبادل الفعلي للمعلومات و بذلك سقط اسمها من قائمة الدول غير المتعاونة بينما بقي البعض دون التزام في بأي تعاون حول الشفافية .

2-6 الازمة المالية و بداية التخبط في مواقف الدول حول الملاذات الضريبية

في 2008/08/21 و نتيجة الاثر الذي تركته الازمة المالية ، اهتمت كل من المانيا و فرنسا و معها 15 دولة بضرورة وضع حد للملاذات الضريبية ضمن مبدأ الشفافية للنظام المالي العالمي

احد الخبراء صرح سنة 2008 ان الولايات المتحدة تعارض اي فكرة لمراقبة الملاذات الضريبية بحجة انها تقدم خدمات اقل تكلفة و سلسة من الناحية القانونية لأعوان التجارة الخارجية كما تشكل شوكة للإبقاء على السياسات الضريبية الضعيفة.

ان تواجد الملاذات الضريبية بجوار الدول الكبرى (حوالي 95 %) من الملاذات الضريبية تمثل مستعمرات قديمة بريطانية فرنسية و اسبانية هو دليل على وجود مصالح وفوائد من تجنيها هذه الدول . وهو ما يفسر التردد الذي تبديه هذه الدول في الحد من تأثيراتها السلبية

10/15 2012 تحدث الوزير الفرنسي فروسوا فيلو ° François Fillon عن زوال الملاذات الضريبية و يعلن عن ميلاد النظام المالي العالمي .بعد شهر من هذا التصريح اعلن عن نهاية هذه

المعركة و .تم التراجع عن هذا التصريح .وان سويسرا ليست ملاذا ضريبيا ا ستنادا لتصنيف منظمة التعاون و التنمية و هذا بعد الزيارة الخاطفة التي قام بها سويسرا.

و اجتماع مجموعة G/ 20 والتي اكتفت بإ شارة خجولة حول الملاذات الـ ضريبية موا صلة العمل على تحديد الكيانات غير المتعاونة من طرف المنظمات الدولية و اجبارها على الا ستجابة لمطالب المجتمع الدولي خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات و الشفافية في تعاملاتها.

3-6: بداية التحرك الجاد بصدور التصنيف الثلاثي حسب درجة التعاون :

في 2009/04/02 قامت OCDE و بالتنـ سيق مع مجموعة العـ شرين بنـ شر قائمة جديدة للملاذات الضريبية مقسمة الى ثلاث قوائم : (**رمادي فاتح– رمادي فاقع و ا سود**)حسب درجة التعاون و تم التركيز على القائمة السوداء و هي الكيانات و الدول التي ترفض احترام المعايير الدولية و التعاون في مجال تبادل المعلومات مع انها امـ ضت اكثر من 12 اتفاق. علما ان الكثير من الملاذات الضريبية الغير متعاونة مثل جر سي و هون كونج و لم تظهر في أي تصنيف وهي كيانات تابعة للدول المشاركة في مجموعة G/0.

مما يطرح علامة ا ستفهام حول معايير التعامل الدولي . ومع ذلك فان نـ شر هذه القوائم أعطى نتائج باهرة .ففي بضعة أسابيع اعلنت الاماكن المالية المعروفة بالتطبيق الصارم للسر البنكي عن تغيير سياستها و قبلت ابتداء من الان بالتعاون في المجال الجبائي .ليخشتاين كانت مركزا لفضيحة كبرى تتعلق بالغش الضريبي .

اندور اعلنت عن التحاقها بالمجتمع الدولي بعد ايام معدودة اعلنت امارة موناكو التحاقها بقبول التدابير المطلوبة بعد ان ادرجت ضمن القوائم . هذه الحركة سبقتها المواقع المالية المهمة في هون كونج و سنغافورة. انها سوف تتطابق مع المعايير تطبقها مستقبلا.

وكذلك فعلت الدول الاعـ ضاء في OCDE مثل بلجيكا –النمـ سا لوكـ سمبورغ – سويـ سرا قرروا تطبيق المعايير في مجال تبادل المعلومات.

وبقيت بعض الكيانات تقاوم او تتما طل في تطبيق معايير مثل جزر برميدا وجزر كأيمان و تسعي لعقد اتفاقيات ثنائية لتبادل المعلومات الجبائية .

و من اهم المطالب الدولية في هذا المجال نذكر التدابير التالية :[18]

- رفع السر البنكي في كل الدول سواء عند طلب الهيئات القضائية او الجبائية.

- تنظيم عملية تمركز الحسابات البنكية في كل دولة .
- تعاون بين السلطات القضائية و الجبائية.
- -الغاء جميع التدابير بالتفضيلية
- -فرض التعريف الحقيقي للمستفيدين الحقيقيين للأشخاص المعنويين الشركات. التكتلات و الجميع يخضع للرقابة لمنظمة عالمية لها صلاحيات فرض عقوبات تصل حد الاقصاء من التعاملات الدولية.
- على المؤسسات الكبرى و -الشركات الدولية للمقاصة البنوك ان تلتزم بقفل حساباتها (الفروع و القابضة) المتواجدة خارج الحدود.و تسوية الاموال و السندات تحت الرقابة الدولية الدائمة من طرف لجنة للمراقبة معتمدة من هيئات دولية .

4-6:مستقبل الملاذات الضريبية ،هل نحن في بداية النهاية للملاذات ؟

يبدو ان الاثار المأساوية التي خلفتها الازمة المالية على اقتصاديات الدول خاصة الصناعية منها (تراجع نسب النمو الاقتصادي – ارتفاع معدل البطالة – الارتباك في الاسواق المالية وغياب الثقة بعد الانهيارات المالية و افلاس للمؤسسات المالية الكبرى---) و امام الاحتياجات الكبرى للموارد المالية للدول الدولة لتحريك اقتصادياتها و انقاد ما يمكن انقاذه ، يلاحظ تغير في مواقف الدول التي كانت معارضة وعلى الخصوص كل من بريطانيا و الولايات المتحدة و اصبحت تتحدث و تكشف عن ارقام مخيفة للثروات المجمعة (12 تريليون دولار تؤدي إلى خسارة أكثر من 100 مليار دولار في شكل ضرائب لا يتم تحصيلها) و تشير تقارير اخرى الى 32 تريليون وهي اموال ضخمة دون المشاركة في تحمل اعباء و اثار الازمة ، و قد ظهرت هذا الموقف بوضوح و جدية في اجتماعات مجموعة 21 /2013/05 لتدعم بذلك الجهود الالمانية المناهضة منذ البداية لوجود الملاذات كما دخلت المفوضة الاوروبية على الخط بوضع معايير للدول التي لا تلبي الحد الادنى من معايير الحكم الرشيد في المسائل الضريبة و ان الدول الاوربية تخسر ما يقارب 1000 مليار ارو نتيجة التهرب الضريبي وهي في امس الحاجة اليها كما انها تهديد لمبدأ العدالة الضريبية .

وفي اخر توصياتها في ديسمبر 2013 و وكإجراء فوري من طرف المفوضية :

– التوصية الأولي اتخاذ موقف حازم من قبل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالملاذات الضريبية تتجاوز التدابير القائمة على المستوى الدولي ووضع هذه الملاذات على قوائم سوداء وطنية.

- التوصية الثانية : التخطيط الضريبي وذلك عبر توفير طرق مختلفة لمعالجة الثغرات التي تستغلها بعض الشركات لتجنب دفع نصيبها من الضرائب.

وحتى لا تظل خطة العمل التي تم إصـــدارها حبرا على ورق فقد قررت المفوضـــية الأوروبية اســـتحداث أدوات عمل جديدة وقواعد مراقبة لمواكبة الجهود المبذولة في مكافحة الفســـاد والتهرب الضريبي. إذ ستسهر لجنة خاصة بالحكم الراشد في المسائل الضريبية على رصد تنفيذ هذه التوصيات من قبل الدول الأعضاء وتقديم تقرير عن ذلك.وفي مجال الضرائب المباشرة شرع في تطبيق اجبارية تبادل المعلومات بين الدول الاعضاء .ولا يمكن لأي دولة رفض ذلك باسم السريّة المصرفية وبذلك يتسنى لكل دولة معرفة مدا خيل مواطنيها في أي دولة داخل الاتحاد. كما حددت اجال مســـتقبلية للتنفيذ التلقائي لتبادل المعلومات و لا تحتاج لتقديم طلب كما سيوسع مجال التعاون للمعاشات و التامين

و يبدوا ان اهـــم معاقـــل الصـــمود تشـــكله كـــل مـــن النمســـا و لوكســـمبورج قـــد تزعزعـــت بفضـــل الضـــغط الاوروبي و الامريكـــي في ان واحـــد علـــى هـــذه الـــدول لامتثال للقوانين و التعاون في مجال الشفافية و تبادل المعلومات .

ولكن يبقـــى تعـــاون هـــذين الـــدولتين مقتصـــرا علـــى الفضـــاء الاوروبي و الولايـــات المتحدة . وتعـــد بـــالرفع النـــهائي للســـر البنكـــي بحلـــول 2015 و في انتظـــار ذلـــك يمكنا القول "إن زمـــن الســـرية المصـــرفية قـــد ولي وإن حقبـــة المـــلاذات الضـــريبية قـــد قد ذهبـــت . ولكـــن إذا كانـــت الحـــرب شـــامله بمعـــنى أن تســـتهدف بـــنفس القـــوة والعزم العمليـــات غـــير المشـــروعة بكـــل أنواعهمـــا ســـيكون النصـــر أكـــبر وأقـــوى وأكثر استمرارية.

اهم النجاحات المحققة :

ومن اهم المنظمات الاكثر نشاطا التي تعرف باسم (من اجل جباية عادلة) Tax Justice Network التي تكافح ضد التعتيم المالي و تحاول ان تفرض على المؤسسات بالتصريح بأنشطتها و العمل على التضييق على التدفقات الاموال و الثروة المنتجة و الضرائب المدفوعة

- دولة بدولة payés pays par pays

1- الشفافية (دولة - دولة) قواعد اجبارية للإعلان عن التسديدات للحكومات المتواجدة من الان فصاعدا في قطاع الاستخراج بالنسبة للشركات الامريكية . و قد سار الاتحاد الاوروبي على نفس المنوال ابتداء من سنة 2010 باعتماد القانون الامريكي لصاحبه Frank Dodd التي يتوقع الشفافية دولة بدولة- (مشروع -بمشروع) بالنسبة للضرائب و الرسوم المدفوعة . كما و سعت اوربا هذا القانون ليشمل مؤسسات البترول و الغاز الى الانشطة الغابات ثم المؤسسات البنكية و اصبح التركيز على الافصاح المحاسبي لتحقيق الشفافية (مثل رقم الأعمال الارباح و بعد البنوك يتم تعميمه على كبرى المؤسسات .

2-مراجعة قواعد الجباية للشركات المتعددة الجنسيات : اجتماع مجموعة 20 جوان 2012 اعلن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية عن ورشة (المكافحة ضد الانجراف قواعد تأسيس الضرائب و تحويل الارباح)

الخاتمة

- تعتبر الملاذات الضريبية من الاماكن المعروفة منذ فترة طويلة و لم يكن لها دور يذكر في النظام المالي العالمي . و يرجع الكثيرون اسباب توسعها و انتشارها و تغولها الى الاستفادة من اجواء العولمة التي فتحت المجال واسعا لحركة الاموال. وهذا تحت انظار و بتشجيع من دول العالم الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا و فرنسا).تساهم في التجارة الخارجية ب 50 %" و تستحوذ على ثلث الاستثمارات الاجنبية و تقدر اصولها المالية ب 10.000 تريليون .

- اصبحت موطنا لكبرى الشركات العالمية بحجة الترشيد الضريبي و مواقع لاستقبال الاموال القذرة و من مختلف الانشطة الاجرامية و الغير شرعية وتعيد تدويرها لإدماجها في القنوات الرسمية للتداول من خلال ايات و طرق ملتوية يغلب عليها التعتيم و الضبابية .

- ساهمت في زعزعة الاستقرار المالي العالمي من خلال حركتها السريعة و الضخمة و الفجائية و في افساد قواعد التعامل من خلال بث الشك و الريبة في الاسواق المالية والأضرار بالمنافسة الحقيقية وكانت احد العوامل المتسببة في الازمة المالية العالمية لسنة 2008. من خلال تسببها في افلاس كبرى المؤسسات المصرفية العالمية بخلق ازمة سيولة لدى البنوك و عدم قدرتها على توفير السيولة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين .

– بدأت الجهود للحد منها في اطار مكافحة المنافسة الضريبية الضارة و التي ساهمت الملاذات الضريبية في تعميقها باعتبارها تقدم احسن عرض جبائي يصل الى درجة الاعفاء التام من الضرائب او الاكتفاء بضرائب خفيفة .

و لكن حدوث الازمة المالية لسنة 2008 وتحميلها جزء من المسؤولية جعل دول العالم الكبرى تتحرك في عدة اتجاهات و اصبحت تدرج على جدول اعمال قمم مجموعات العشرين او حتى مجموعة الثمانية وكلفت لجان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بإيجاد الحلول الملائمة لمشكلة الملاذات الضريبية . ولكن عدم الحزم و الارادة نتيجة تضارب المصالح بين الدول في علاقتها بالملاذات جعل القرارات المتخذة لا تتجاوز قضية التعاون في تبادل المعلومات بين الدول و رفع السر عن المعاملات البنكية و مراقبة حركة الاموال خاصة فيما يتعلق بالتهرب الضريبي فقد اجبرت الدولة التي تستخدم التعتيم و الضبابية على التعاون و ابداء نوع من المرونة في الكشف عن الاموال القذرة كما اجبرت المؤسسات على اتباع طرق شفافة في الافصاح المالي خاصة (حجم النشاط و الارباح حسب كل دولة و الضرائب المسددة في كل بلد.

الهوامش

(1)Henri Sterdniak Les réformes fiscales en Europe 1992-2000 revue de lOFCE 2003/4 n 87 p/337

(2) Forum de l'OCDE « *Lutter contre l'érosion de la bas* 12 février 2013 2) Extrait du rapport BEPS actualisé en mai 2013, page 2 (BEPS : Base Erosion [and Profit shirting

(3) http://www.cairn.info/revue-idees-economiques-et-sociales-2010-2-page-25.htm

(4) Barbier -Gauchard A. La concurrence fiscale dans l U.E .Les politiques budgétaires confrontées à la mobilité ; politique étrangère 2008/02 Eté p 385-400

(5) Pauline Gandré et Camille Sutter)) LA Crise économique: une Opportunité pour (Réformer la Fiscalité Idées économiques et sociales 02/2010 N° 160 pages 25 35 CNDP

(6) **أهم اللقاءات خلال سنة 2013 التي ناقشت موضوع الملاذات الضريبة**

- 20 قمة رؤساء الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي 2/05/ 2013 –
- قمة مجموعة الثمانية G20 17–18 جوان 13
- اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين –19–20– 2013 جويلية G20

- قمة مجموعة العشرين سبتمبر G202013

(7) (Christian Chavagneux Les paradis fiscaux, piliers du capitalisme *Alternatives Economiques* n° 252 - novembre 2006 -

(8 -Pauline Gandré et Camille Sutter) LA Crise économique: une Opportunité pour Réformer la Fiscalité CNDP Idées économiques et sociales 02/2010 N° 160 pages 25 35

9 (http://politique-du-possible.org/?p=363#sthash.rnc9Zlp3.dpuf

(10) Robescu Ofelia Valentina Diaconeasa Aurelia Aurora Le rôle des paradis fiscaux dans la crise financière Université "Valahia" de

T ârgoviste

(11) -Paradis fiscaux et judiciaires cessons le scandale ! Plateforme

paradis fiscaux et judiciaires Secours catholique - Caritas France Paris page 05 avril 2007

(12) Guardian avoidance », Tom Clark Aux paradis des impôts perdus Enquête, 10 juin 2013

, Christian Chavagneux ,.

« Les multinationales adorent les paradis fiscaux », n° 272, septembre 2008

www.alternatives-economiques.fr d'*Alternatives Economiques*

13) François Gobbe, **Stop à l'évasion fiscale et à la compétition fiscale**, Kairos Europe, novembre 2004, p. 40

14, Christian Chavagneux **Les paradis fiscaux facilitent la formation de capitaux spéculatifs n° 277 - février 2009**www.alternatives-economiques.fr

-15 John Christensen La corruption, la pauvreté, et l'économie politique des paradis fiscaux octobre 2007

16) François Gobbe, **Stop à l'évasion fiscale et à la compétition fiscale**, Kairos Europe, novembre 2004, p. 40.

Paradis fiscaux et judiciaires cessons le scandale ! Plateforme paradis fiscaux et judiciaires Secours catholique - Caritas France Paris p/14 avril 2007

(17)Robescu Ofelia Valentina Diaconeasa Aurélia Aurora LE RÔLE DES PARADIS FISCAUX S LA CRISE FINANCIÈRE université "Valahia" de T ârgoviste p/14

'opacité et l'instabilité financières

la création de capitaux spéculatifs

la déréglementation massive de la finance -

la concentration de masses financières énormes et mobiles**)**

-18- François Gobbe, **Stop à l'évasion fiscale et à la compétition fiscale**, Kairos Europe, novembre 2004, p. 40

Robescu Ofelia Valentina Diaconeasa Aurélia Aurora LE RÔLE DES PARADIS FISCAUX DANS LA CRISE FINANCIÈR**E** Université "Valahia" de T ârgoviste

% Attac LES PARADIS FISCAUX,AGENTS DE LA CRISE FINANCIÈRE

: attacfr@attac.org - Internet : www.france.attac.org % février 2009

% Attac **des paradis fiscaux agents de la crise financière**

(1)-http/\www .ocde .org/fr/forum